

الندوة الدولية الأولى في التمويل
الإسلامي

الوقف الخيري والتعليم الجامعي

المنعقدة في رحاب كلية التجارة - جامعة الأزهر

القاهرة - جمهورية مصر العربية

في الفترة من 2 - 3 جمادى الآخر 1433هـ

الموافق 23-24 أبريل 2012م

دور الوقف الخيري
في تمويل التعليم العالي في مصر

د/ فياض عبد المنعم حسانين

كلية التجارة- جامعة الأزهر

إطار الدراسة

مقدمة

أهمية التعليم العالي

توصيف التعليم العالي في مصر

المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم العالي في مصر

الوضع الراهن لتمويل التعليم العالي في مصر

الوقف، المفهوم والمبادئ العامة والفاعلية التاريخية

دور القطاع التكافلي الخيري في التعليم العالي في الاقتصاديات المعاصرة

الآلية الوقفية لتمويل التعليم العالي في مصر

الخلاصة والنتائج

مقدمة :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يأتي الاهتمام بقطاع التعليم العالي في مصر كونه أحد الركائز الأساسية الداعمة للعملية التنموية خصوصا أن استعراض التركيبة السكانية لمصر تظهر تمتعها بقاعدة عريضة في سن الشباب، يعد الاستثمار في بنائها التعليمي والمعرفي بمثابة إضافة طاقة عملاقة للاقتصاد المصري تنقل مصر إلى مجتمع المعرفة الحديثة.

وقد شرعت وزارة التعليم العالي أخيرا في تنفيذ خطة إصلاح طويلة الأجل لرفع كفاءة نظام التعليم، اشتملت على فتح المجال أمام جهود واستثمارات القطاع الخاص وتطبيق مبدأ المشاركة في النفقات في العديد من البرامج.....، ومشروع السماح بإقامة مؤسسات التعليم العالي غير الهادفة للربح، وعلى الرغم من ذلك، إلا أن نظام التعليم العالي في مصر مازال يواجه العديد من التحديات التي من الضروري مواجهتها والتغلب عليها، وتتمثل أهم تلك التحديات في وجود شكوك حول مستوى التعليم العالي بما يقلل من حجم العائد على الاستثمار في هذا المجال، كذلك ما يواجه خريجو التعليم العالي من بطالة بسبب افتقارهم للمهارات اللازمة لدخول سوق العمل، علاوة على وجود فائض في جانب العرض لخريجي الجامعات في مجالات محددة، مع وجود نقص شديد في الخريجين المهرة، إلى جانب تقادم البنية التحتية وتأخر المناهج المطبقة في مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى محدودية الموارد المالية المتوفرة اللازمة لتمويل المؤسسات الحكومية ذات الصلة ومواجهة الاحتياجات المالية المتزايدة، كما أن عدم العدالة في الحصول على خدمات التعليم العالي بين المحافظات المختلفة يعد من أهم التحديات التي تواجه

الحكومة المصرية وتحتاج إلى حلول جذرية، وبالتالي فإن مواصلة عملية الإصلاح هي شرط ضروري لتحقيق المزيد من الانجازات في هذا القطاع⁽¹⁾.
فبالرغم من زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في مصر في السنوات الماضية إلا أنها ظلت دون المعدلات المحققة في بلاد أخرى قطعت شوطا في مسار التنمية مثل ماليزيا والأرجنتين والبرازيل، حيث بلغت النسبة في مصر 30% من الشريحة العمرية (18-23) مقابل (40-50%) في تلك البلاد)، كما يلاحظ أنه في نفس الوقت انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في مصر في السنوات الماضية، وذلك كنسبة من إجمالي الإنفاق العام في مصر (2.9%) أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1.4%) فضلا عن أن الجزء الأكبر من هذا الإنفاق يوجه للأجور وليس إلى رفع جودة العملية التعليمية.

ويمثل الوقف آلية مناسبة وفعالة كمصدر لتوفير موارد مالية إضافية للتعليم العالي في مصر، نظرا لإيمان العقلية المسلمة بالثواب الأكبر للوقف واستمراره بعد الوفاة، وللحض على الإنفاق في العديد من آيات القرآن الكريم وعلى ثواب العبادة في السنة النبوية، وارتفاع قدر العلم في التصور الإسلامي، ولأن الزكاة مخصصة للفقراء والمساكين، فينطلق الوقف في مجال التعليم، فضلا عن أحكام الوقف التي تطلق حرية الواقف في تخصيص وقفه مما يكسب الوقف فعالية كبيرة، والتاريخ الإسلامي يقرر تلك الحقيقة، فقد استمر الوقف على التعليم في الأمة الإسلامية طوال تاريخها، وذلك بفضل خاصية الوقف الإسلامي في ثبات واستمرار ودوام موارده.

(1) وزارة التعاون الدولي التقرير السنوي للمساعدات الرسمية الإنمائية، أحدث اتجاهات المساعدات الخارجية الرسمية بالتركيز على قطاع التعليم العالي في مصر، 2009، ص3.

وهناك العديد من التجارب المعاصرة في توظيف آلية تمويل وقفية في التعليم العالي منها الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، وجامعة اليرموك في الأردن، ورأس المال الوقفي للاتحاد الإسلامي في أمريكا⁽¹⁾.
أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من تعاظم دور التعليم ذو الجودة المرتفعة في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة، والارتباط بين التعليم العالي، والبحث العلمي، والابتكارات التكنولوجية كعنصر أساسي في تحسين المستوى التنافسي للاقتصاد المصري في إطار نظام اقتصادي معرفي متعولم، فضلا عن دور نشر التعليم العالي الجيد في إكساب المهارات وتوفير فرص عمل مناسبة تسهم بفاعلية في تقليص الاختلالات الاجتماعية والبطالة والفقر.
الدراسات السابقة:

يوجد عدد من الدراسات السابقة في هذا الموضوع منها دراسة د/ عبد الستار الهيتي⁽²⁾، وعنوانها "الجامعة الوقفية الإسلامية" وهي جامعة تمول بالكامل من الوقف، وأقسامها شاملة لجميع التخصصات العلمية: الإنسانية والتطبيقية، ودراسة د/ محمد موفق الأرنؤوط⁽³⁾ "بعض التطبيقات المعاصرة للوقف في الجامعات جامعة اليرموك نموذجا" وفيها تخصيص كراسي علمية وقفية، مثل كرسي صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ودراسة د/ حسن محمد

(1) د/ ياسر عبد الكريم الحوراني، الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي، حالة الأردن، الأمانة العامة للوقف، الكويت، 1422هـ-2001 ص122.

(2) د/ عبد الستار إبراهيم الهيتي، الجامعة الوقفية الإسلامية، مجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، العدد 1423، 2002م، من ص89 إلى ص107.

(3) د/ محمد موفق الأرنؤوط بعض التطبيقات المعاصرة للوقف في الجامعات، جامعة اليرموك نموذجا، مجلة أوقاف، العدد 7 من 83 إلى ص89.

الرفاعي⁽¹⁾ "الوقف على المؤسسات التعليمية- كلية التكنولوجيا نموذجاً" وفيها يطرح الباحث الدعوة إلى إيجاد جامعة أو كلية متخصصة بالتعليم التعليم التكنولوجي، تكون وقفية، ودارسة د/ أشرف العربي⁽²⁾ حول "تمويل التعليم العالي في مصر: وقدم فيها حصراً لأهم مصادر تمويل الاعتمادات الإضافية المطلوبة لتطوير التعليم العالي وطرح فكرة إنشاء صندوق شعبي أو أهلي لدعم التعليم، يتم تدبير موارده ذاتياً وطوعياً من أفراد المجتمع، ولكن هذه الفكرة كانت لدعم التعليم عموماً وتخصيص نسبة من هذا الصندوق لتطوير التعليم العالي بنسبة 26% منه.

مشكلة البحث:

نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل التعليم العالي في مصر مشكلة ملحة، ولها آثار متنوعة على كافة جوانب العملية التعليمية وبخاصة على تدهور التعليم العالي في مصر. وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: لرفع معدل الاستيعاب للتعليم الجامعي للشريحة العمرية (18-23) من 30% إلى 50% أسوة بالمجتمعات الأخرى التي حققت هذا المعدل وأنجزت معدلات عالية للنمو الاقتصادي مثل ماليزيا والأرجنتين.

ثانياً: رفع الجودة للتعليم العالي، بتوفير المختبرات الحديثة ورفع كفاءة المعلم، وجذب كفاءات من الخارج، وتخفيض كثافة الطلاب، والوصول إلى العدد الأمثل تدريجياً، ورفع مستوى الأبحاث الجامعية إلى المستوى العالمي.

ثالثاً: العدالة في الانتشار الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي على مستوى مناطق مصر، حيث تعاني مصر من التركيز الجغرافي في التعليم العالي.

(1) د/ حسن محمد الرفاعي، الوقف على المؤسسات التعليمية، كلية التكنولوجيا نموذجاً، مجلة أوقاف، الكويت، العدد 12، جمادى الأولى 1428 من 60 إلى ص 95.

(2) د/ أشرف العربي، تمويل التعليم العالي في مصر، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ديسمبر 2009، العدد 205، ص 25.

رابعاً: التوسع أو التنوع في التخصصات العلمية الحديثة والتطوير المستمر وملاحقة التطورات العالمية.

خامساً: يلاحظ انخفاض مخصصات التعليم العالي كنسبة من موازنة التعليم في مصر نحو (20%) وكنسبة من الإنفاق العام (2.2%) ومن الناتج المحلي الإجمالي (0.7%).

افتراض البحث:

الوقف آلية مناسبة وفعالة ومرنة كمصدر لتمويل التعليم العالي لما فيها من خصائص: الاستمرارية والدوام للموارد، وحرية الواقف في تخصيص وقفه في أي جانب من جوانب العملية التعليمية (تطوير المناهج، المصادر والمراجع، الإنفاق على الطلاب، الإنفاق على الأساتذة) وتنوع أشكال الوقف: أصول عقارية وأراضي، وأصول مالية، وودائع، ونقود..الخ.

ويوجد العديد من التجارب الحديثة في تمويل تعليم جامعي في بعض

البلاد الإسلامية، وفي التجمعات الإسلامية في البلاد غير الإسلامية.

والإقبال على الوقف اتجاه يتزايد في السنوات الماضية الأخيرة لأنه من العبادات المتعدية التي يستمر ثوابها بعد موت الإنسان رغم انقطاع سائر أعماله الأخرى، وإذا كان قد شهد توقفاً في العقود الماضية نظراً للمشكلات القانونية والإدارية والشرعية وغياب الحماية لممتلكات الأوقاف في بعض البلاد الإسلامية إلا أن الاتجاه المتزايد نحو إقامة أشكال متنوعة من الوقف ووجود اتجاهات داعمة لذلك على المستوى الفكري والتنظيمي والقانوني والفقهية يؤيد فرضية توفر القبول الشعبي لآلية التمويل الوقفي للتعليم العالي في مصر.

1- أهمية التعليم العالي:

يهدف نظام التعليم العالي في مصر إلى توفير الخدمات التعليمية اللازمة لتخريج الكوادر المؤهلة لاحتياجات المؤسسات العامة والخاصة بأنواعها لضمان توفير السلع والخدمات العامة والخاصة أي توفير العمالة لاحتياجات عملية التنمية الاقتصادية في مصر، والقيام بعملية نقل المعرفة المتطورة إلى المجتمع، وتحسين قدرات التعلم على المدى الطويل وتطوير مهارات الأفراد المختلفة، وأيضا التأكيد على قيم المجتمع وأعرافه ومعتقداته كأساس لصياغة العلاقات بين أفراد المجتمع.

ويعتبر التعليم العالي أحد الركائز الأساسية التي يمكن أن تؤدي إلى النمو الاقتصادي على المستوى القومي ويساعد التعليم العالي على اللحاق بركب الدول المتقدمة اقتصاديا بما يتيح من فرص لرفع المهارات، والاتصال باستخدام التكنولوجيا الحديثة، كما يمكن الحكومات أن تستفيد من المكاسب الفردية المترتبة على التعليم العالي، حيث أن العائدات الأعلى للأفراد المتعلمين ترفع من عائدات الضرائب وتعزيز رفاهية المجتمع ككل، أما على المستوى الشخصي فتأتي فكرة وجود المنافع الخاصة للأفراد المتأثية من وراء التعليم العالي تشمل تلك المنافع إيجاد فرص عمل أفضل، وزيادة الدخل، وزيادة إنتاجية الأفراد على المدى الطويل، وتحسين نوعية الحياة⁽¹⁾.

وتعد العلاقة بين توفير التعليم العالي الجيد والبحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية في الإنتاج والابتكارات للمنتجات كمفتاح رئيسي لغزو الأسواق هي العلاقة الهامة التي تبرز الأهمية المتعاظمة للتعليم العالي في عصر المعرفة الذي نعيشه حاليا.

فنقطة البداية في الطريق لتحقيق التقدم الاقتصادي في الوقت المعاصر هي تأسيس منظومة متكاملة لتعليم عالي جيد في محتواه المعرفي وفي طريق

(1) وزارة التعاون الدولي، المرجع السابق، ص 1 وما بعدها.

نقل هذا المحتوى للطلاب يفجر طاقات الشباب في بحوث علمية خلاقة تترجم إلى ابتكارات إنتاجية للسلع والخدمات التي تلبي احتياجات العصر تغزو الأسواق العالمية، لما تتمتع به من قدره تنافسية توفر دخولا عالية ترفع حجم الناتج القومي الذي بدوره يوفر الإمكانات لتوفير منافع وخدمات عامه متطورة وحديثه تعزز الرفاهية للمجتمع، وفي نفس الوقت القدرة على تخصيص المزيد من الأموال للإنفاق على التطوير المستمر للتعليم العالي والبحث العلمي.

2- توصيف التعليم العالي في مصر.

يتسم نظام التعليم العالي في مصر بالمركزية الشديدة حيث لوزارة التعليم العالي اليد الطولي عليه بالكامل، فرئيس الجمهورية هو الذي ينشئ مؤسسات التعليم العالي، ويعين رؤساء الجامعات العامة، وتضم مؤسسات التعليم العالي كلا من: الجامعات العامة والخاصة، ومعاهد التعليم العالي الفني والمهني، وهي مؤسسات عالية غير جامعية، وبعض المؤسسات الخاصة، وبعض المؤسسات الفنية العليا (5 سنوات) والمتوسطة الخاصة (عامين)، ويتم تمويل الجامعات العامة من الحكومة، ويكون الالتحاق بها مجانيا طبقا للقانون، حيث تديرها الحكومة، وعددها 17، أما الجامعات الخاصة فهي مملوكة من جانب القطاع الخاص، ولا تمثل سوى 2% من سوق التعليم الجامعي، ويبلغ عدد الجامعات الخاصة حوالي 20 جامعة⁽¹⁾.

والمقيدون في مؤسسات التعليم العالي المختلفة في مصر بلغ 2.5 مليون طالب عام 2006/2007، يمثلون أقل من 28% من جملة السكان في الشريحة العمرية (18-23 سنة) وهي نسبة منخفضة، بالمقارنة بنسبة 90% فأكثر في الدول الصناعية المتقدمة، ونسبة 60% في الدول متوسطة النمو.

(1) الكتاب السنوي، جهاز التعبئة العامة والإحصاء، 2009.

ويلاحظ أن هذه النسبة تخفى وراءها تفاوتاً كبيراً فيما بين المحافظات المختلفة، ففي حين ترتفع تلك النسبة إلى 70% في القاهرة فإنها تنخفض في محافظات الحدود والفيوم والبحيرة والأقصر والمنيا 10% فأقل⁽¹⁾.

ويبلغ عدد الخريجين من التعليم العالي نحو 400 ألف طالب عام 2006/2005 كما يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس 48 ألف عضو، بخلاف 33 ألف معاون تدريس في 2007/2006⁽²⁾.

وبالنسبة لمؤشر كثافة الطلبة بلغ هذا المؤشر في المتوسط نحو 65 ألف طالب لكل جامعة في 2007/2006 ترتفع إلى نحو 400 ألف طالب في جامعة الأزهر و300 ألف طالب في جامعة القاهرة.

أما بالنسبة لمتوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس، فهناك تفاوت واضح بالنسبة لهذا المؤشر فيما بين القطاعات/ التخصصات المختلفة.

فتبلغ قيمة هذا المؤشر 10-12 طالباً لكل عضو هيئة تدريس في العلوم الأساسية والطبية، والزراعية والبيطرية، وتصل في العلوم الهندسية (حوالي 60 طالباً لكل عضو هيئة تدريس) (و90 طالباً في العلوم الثقافية)، وتصل إلى أقصاها بالنسبة للعلوم الاجتماعية (289 طالباً لكل عضو هيئة تدريس)⁽³⁾.

3- المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم العالي في مصر

يعاني التعليم العالي في مصر من العديد من المشكلات، منها:

1- مشكلة تكدر الطلاب، التي تشمل معظم الجامعات، وبخاصة جامعتي الأزهر والقاهرة، حيث يوجد في داخل كل واحدة منهما أكثر من 300

(1) د/ أشرف العربي، مرجع سابق، ص 5.

(2) د/ أشرف العربي، المرجع السابق.

(3) د/ أشرف العربي، سابق.

ألف طالب وطالبة ويتجاوز هذا الرقم المعايير الدولية الخاصة بالتحاق الطلاب بالجامعات والتي يتحدد متوسطها بحوالي 50 ألف طالب.

2- وجود منظومة عتيقة للإدارة.

3- تدني جودة العملية التعليمية.

4- محدودية وعدم استدامة التمويل⁽¹⁾.

ونتيجة لذلك يواجه التعليم العالي في مصر العديد من التحديات، أهمها:

1- اختلال التوازن في جانب العرض وعدم ملائمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل.

2- انخفاض مساهمة التعليم العالي في رفع مستوى الإنتاجية.

3- غياب عدالة توزيع خدمات التعليم العالي

4- نقص التمويل المخصص لتحسين جودة التعليم العالي.

1/3- مشكلة نقص التمويل المخصص للتعليم العالي في مصر:

يرى تقرير التنمية البشرية في مصر لعام 2010 أن العديد من العوامل التي تؤثر على جودة التعليم سلبا هي ذات طابع مالي، ويواجه التعليم العالي مشكلة عدم كفاية الإنفاق الحكومي، حيث أن 78% من ميزانية التعليم العالي في مصر مخصصة للنفقات الجارية، وأن 22% فقط مخصصة للنفقات الرأسمالية (مثل صيانة وتحديث البنية التحتية) كما أن ما لا يقل عن 75% من النفقات الجارية تغطي الرواتب والأجور، وأن 50% من مجموع الموظفين في الجامعات المصرية من الإداريين وليسوا من أعضاء هيئة التدريس⁽²⁾.

الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في مصر

العام	نسبة الإنفاق على	نسبة التعليم من	نسبة الإنفاق
-------	------------------	-----------------	--------------

⁽¹⁾ وزارة التعاون الدولي، ص 15 وما بعدها، مرجع سابق.

⁽²⁾ تقرير التنمية البشرية في مصر، 2010.

الحكومي على التعليم العالي في الموازنة	إجمالي الموازنة	التعليم العالي إلى إجمالي موازنة التعليم	
4.2	14.7	28.9	2000
4.1	14,7	27.8	2001
3.9	14.3	27.3	2002
4.9	17.9	27.7	2003
4.5	16.3	27.7	2004
3.4	13.2	26.1	2005
3.5	12.6	28.1	2006
3.4	12.5	27.3	2007
2.9	12.3	23.5	2008
2.8	12.2	22.6	2009
2.5	11.3	22.1	2010

2/3- الالتحاق بالتعليم العالي:

يلاحظ وجود اتجاه تصاعدي بشكل عام في الالتحاق بالتعليم العالي لكل من الذكور والإناث خلال السنوات القليلة الماضية، وتوضح الإحصائيات أن نحو 1.9 مليون طالب مسجل لدى الجامعات العامة والخاصة خلال الفترة 2008/2007، ويلاحظ أن هناك تباينا ولو ضئيل فيما يخص معدلات الالتحاق بين الجنسين، حيث إن معدلات الالتحاق للذكور أعلى قليلا، كما أن الأغلبية الساحقة مسجلون في الجامعات الحكومية بنسبة 97.8% في مقابل نسبة 2.2% فقط في الجامعات الخاصة، وفي إطار التعليم الجامعي الحكومي تأتي جامعة الأزهر في المرتبة الأولى من حيث عدد الطلاب، تليها جامعة القاهرة ثم جامعة عين شمس.

3/3- الإنفاق على التعليم العالي:

تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم العالي ما بين 26% و 29% من إجمالي موازنة التعليم ككل منذ العام 2000، وبالرغم من ذلك، فقد شهدت المبالغ الإجمالية الموجهة لهذا القطاع تناقصا مستمرا خلال السنوات الماضية، ويرجع ذلك إلى الانخفاض في نصيب التعليم من الموازنة العامة من 18% ليصل إلى 13%، بالإضافة انخفاض نصيب موازنة الحكومة إلى الناتج المحلي من 6% إلى 3.7% في عام 2007 و 3.2 عام 2010 ونتيجة لذلك فقد شهدت نسبة الإنفاق على التعليم العالي إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا مستمرا منذ العام 2002، ويبلغ نصيب الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.2 عام 2007، ونحو 1% في عام 2010 والذي يقع في نطاق الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، كما يقع أقل قليلا من مستوى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، والتي تقدر بنحو 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعتمد استمرارية واستدامة جهود إصلاح التعليم العالي في مصر بشكل أساسي على توفر الموارد المالية، ومن هنا تبرز أهمية بناء إستراتيجية مستدامة للتمويل للتعليم العالي في مصر، كما تبرز أهمية ودور الوقف كركيزة أساسية في بناء تلك الإستراتيجية للخصائص المميزة لنظام الوقف الإسلامي، وفي مقدمتها خاصية الاستدامة للوقف كنظام مالي تنتقل بموجبه ملكية المال الموقف إلى ملك الله سبحانه وتعالى لا يباع ولا يورث ولا يوهب.....الخ، مما سنتناوله لاحقاً⁽¹⁾.

نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	النسبة
2002	1.43
2003	1.35
2004	1.33
2005	1.26
2006	1.26
2007	1.24
2008	1.21
2009	1.2
2010	1.1

4- الوضع الراهن لتمويل التعليم العالي في مصر

⁽¹⁾ تقرير التعليم العالي في مصر، مراجعات في السياسات التعليمية، منظمة دول التعاون والتنمية، البنك الدولي، 2010، نقلا عن وزارة التعاون الدولي، مرجع سابق، وزارة المالية، الموازنة العامة، سنوات مختلفة.

1/4- الإنفاق العام على التعليم العالي:

يبين تحليل مصادر تمويل التعليم العالي في مصر الاعتماد بصفة أساسية على التمويل من الإنفاق العام من الموازنة العامة، وبرز اتجاه حديث بتشجيع الحكومة للجامعات الحكومية للحصول على موارد ذاتية، ثم عن طريق إعطاء دور للقطاع الخاص لتقديم خدمة التعليم العالي بمقابل، وأخيرا الحصول على مساعدات خارجية.

يمثل الإنفاق العام النسبة الأعظم من الإنفاق على التعليم العالي في مصر، وفقا لبيانات الحساب الختامي للموازنة العام للدولة لعام 2006/2007 بلغ جملة الإنفاق العام على التعليم بمراحله المختلفة نحو 28 مليار جنيه بنسبة 11% تقريبا من جملة الإنفاق العام في ذلك العام (251 مليار جم) بلغ نصيب التعليم العالي حوالي 26% بقيمة إجمالية 7.2 مليار جم تمثل هذه القيمة نحو 2.9% من إجمالي الإنفاق العام وحوالي 1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006/2007.

وإذا أخذنا في الحسبان ارتفاع معدل الضخم السنوي الذي لا يقل عن 11-12% وفقا للبيانات الرسمية سنويا، مما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للإنفاق العام على التعليم العالي، ومن ثم نصيب الطالب من هذا الإنفاق⁽¹⁾. ويشير تحليل هيكل الإنفاق العام على التعليم العالي إلى أن الأجور تستحوذ على 70% من الإنفاق العام على التعليم العالي، وشراء السلع والخدمات على 16%، والاستثمارات على 12%، والأبواب الأخرى 2% من جملة الإنفاق العام.

(1) د/ أشرف العربي، سابق، 13.

2/4- التمويل من مصادر ذاتية:

اتجهت الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة الماضية إلى السماح للجامعات الحكومية بتقديم برامج خاصة برسوم، إلا أن المصادر الذاتية في التمويل للتعليم العالي في مصر لا يزال محدودا للغاية، حيث يظهر تحليل الموازنات الخاصة بالجامعات الحكومية في مصر اعتمادها الأكبر على التمويل العام⁽¹⁾.

3/4- التمويل عن طريق القطاع التعليمي الخاص:

تستحوذ مؤسسات التعليم الحكومية على 80% من جملة المقيدين بالتعليم العالي في مصر، في حين تستحوذ المؤسسات الخاصة على النسبة المتبقية 20% تقريبا، غالبيتهم في المعاهد الخاصة في حين تقل نسبة المقيدون في الجامعات الخاصة عن 2% وقد اتجهت الحكومة المصرية مؤخرا، كعلاج لنقص التمويل المطلوب للتعليم العالي إلى دعم نمو الجامعات الخاصة.

ولا توجد إحصائيات موثقة عن حجم التمويل المقدم من القطاع الخاص على التعليم العالي، لكن يمكن اللجوء إلى تقدير حجم الإنفاق العائلي على التعليم العالي في مصر والذي يقدر وفقا لدراسات معينة بنحو 4 مليار جم في عام 2007/2006 تمثل نحو 50% من الإنفاق على التعليم العالي في الموازنة العامة للدولة في نفس العام، وهذا المبلغ المقدر يشمل إجمالي إنفاق الأسرة المصرية على التعليم العالي في مصر سواء التعليم الحكومي أو الخاص⁽²⁾.

(1) د/ أشرف العربي، مرجع سابق، ص 13.

(2) د/ أشرف العربي، مرجع سابق، ص 19.

4/4- التمويل عن طريق المساعدات الخارجية:

يشير تقرير وزارة التعاون الدولي لعام 2009 المخصص للمساعدات الخارجية الرسمية بالتركيز على قطاع التعليم العالي إلى أنه تم تشغيل وإقامة 29 مشروعا خلال الفترة من 2001 حتى 2009 بهدف تطوير نظام التعليم العالي في مصر، ويرصد التقرير ظاهرتين، الأولى: انخفاض نصيب التعليم العالي في إجمالي المساعدات المخصصة لقطاع التعليم، حيث لم تتعد نسبة 5% خلال الفترة، والظاهرة الثانية: أن المسحوبات من تلك المساعدات المرتبطة بقطاع التعليم العالي، اتجاها نزوليا، بعكس اتجاهات قطاع التعليم ككل الذي اتبع اتجاها تصاعديا بدءا من العام 2001⁽¹⁾، ويظهر الجدول التالي تطور إجمالي المسحوبات السنوية من المساعدات الخارجية الرسمية لمصر لقطاع التعليم ككل والتعليم العالي خلال الفترة من 2001 إلى 2009.

إجمالي المسحوبات السنوية من المساعدات الخارجية الرسمية⁽²⁾

لمصر لقطاع التعليم والتعليم العالي

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الإجمالي
التعليم	78.1	44	115	65	74.7	139.5	120	189	178.9	1008.7
التعليم العالي	3	2.1	8.6	1.2	6.7	7.8	8.1	10.1	1.7	49.3
النسبة %	3.8	4.8	7.5	1.8	9	5.60	6.8	5.3	1	4.9

(1) وزارة التعاون الدولي، مرجع سابق، ص 27.

(2) وزارة التعاون الدولي، مرجع سابق، ص 72، ص 74.

ويلاحظ من أرقام الجدول أن نسبة المبالغ المسحوبة للتعليم العالي خلال الفترة تمثل 4.9% فقط من إجمالي المبالغ المسحوبة لقطاع التعليم، وقد تركزت هذه المسحوبات الخاصة بالتعليم العالي في تمويل للبعثات إلى دول أوربا، وبلغ عدد المشروعات ذات الطابع الاستثماري مشروعين فقط، المشروع الأول تم تمويله من قبل البنك الدولي وهو مشروع تطوير التعليم العالي بمبلغ إجمالي 50 مليون دولار، والتالي بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بهدف إنشاء الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا بميزانية قدرت بنحو 18 مليون دولار، وتركزت مساعدات البنك الدولي في دعم مشروع واحد فقط في عام 2008، هو مشروع تطوير قطاع التعليم العالي بحوالي 50 مليون دولار بهدف تحسين جودة نظام التعليم العالي.

5-الوقف، المفهوم والمبادئ العامة والفاعلية التاريخية

الوقف في اللغة: الحبس عن التصرف. وفي الاصطلاح الشرعي: هو تحبيس الأصول والأموال وتسييل منافعها على الجهات الموقوفة عليها على اختلاف بين الفقهاء في مال الملك بعد تحبيسها⁽¹⁾.

والرسول صلى الله عليه وسلم هو أول من أوقف في الإسلام، إذ أوقف سبعة بساتين، كان قد أوصى بها أحد المجاهدين قبل موته وترك أمرها للرسول (ص) للإنفاق على الفقراء والمساكين والغزاة وذوي العاهات واليتامى⁽²⁾.

وأوقف من بعده الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضوان الله عليهم أجمعين، وبلغ من تقدير الصحابة للوقف أن قال الصحابي الجليل

(1) د/ وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط1 دمشق 1409هـ/1989م، 153/8.

(2) د/ محمد مصطفى شلبي، أحكام الوصايا والأوقاف، الدار الجامعية، ط4، بيروت، 1402هـ، 1982، ص319

زيد بن ثابت رضي الله عنه:- (لم نر خيرا للميت ولا للحي من هذه الحبس الموقوفة، أما الميت فيجري أجرها عليه، وأما الحي فتحبس عليه، ولا توهب، ولا تورث، ولا يقدر على استهلاكها)⁽¹⁾.

ويرى الإمام الشافعي إلى أن الوقف من خصائص الإسلام التي لم تعرفها أمة من الأمم، ولم تعرفها الجاهلية في حياتها⁽²⁾، وأما الهدايا والندور والغلات المختلفة التي كانت تقدم إلى معابد الأوثان في الجاهلية أو التي تقدم للأماكن المعدة للطقوس الدينية عند اليهود فلا تتفق مع الوقف في الإسلام للاختلاف في الأطر التشريعية وفلسفة التكامل والأهداف المرجوة منها، ولأن الإسلام بشموليته يمثل صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة⁽³⁾.

واقصديا يعرف الوقف بأنه تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك جماعيا أو فرديا⁽⁴⁾.

ويمكن تعريفه أيضا بأنه تحويل لجزء من الدخل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات

(1) الأوقاف في المملكة العربية السعودية، إصدار وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، 1419هـ، ص74.

(2) الصنعاني، سبل السلام، تحقيق محمد خليل هراس، عمان، دار الفرقان، بدون، 114/3.

(3) عبد الرحمن حسن، محمد أبو زهرة، عبد الوهاب خلاف، الزكاة والوقف ونفقات الأقارب كمصدر لتمويل مشروعات التكافل الاجتماعي، حلقة الدارسات الاجتماعية للدول العربية، الدورة الثالثة، 1952، القاهرة، مطبعة مصر، 1955، ص261.

(4) منذر قحف، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، بيروت، 2000، ص66.

الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، مما يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الاقتصاد⁽¹⁾.

وبهذا المعنى فإنه يحدث حركة اقتصادية إيجابية للثروات والدخول لضمان الوصول إلى توزيع توازني اختياري عادل بين أفراد المجتمع وفئاته وطبقاته وأجياله المتتالية، وتبرز مجالات جديدة نوعية في المفاضلة بين الاختيارات الخاصة الفردية والجماعية الخيرية، بين الاستهلاك الفردي والاستهلاك التكافلي، بين الادخار والاستثمار الخاصين، والادخار والاستثمار التكافليين الخيرين الذين يتطوران من خلال النمو التراكمي للقطاع الوقفي الذي يعد ضرورة اقتصادية واجتماعية ومطلب حضاري لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية⁽²⁾.

ويتأسس مفهوم الوقف على تخصيص منفعة أصل وليس بالأصل نفسه، من حديث الرسول ع: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها⁽³⁾، ومن ثم يتصف الوقف بالديمومة والاستمرار وثبات الموارد، وبذلك يكون وسيلة فعالة في الاستثمار طويل الأجل، مما يناسب إنشاء البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي وبخاصة في مجال خدمات التعليم والصحة.

كما يتصف الوقف بالمرونة مع الأوضاع الاجتماعية المتجددة ويترك للواقفين ولوج مجالات جديدة للخير وفتح قنوات معاصرة تتلاءم مع أوضاع المجتمع المتجددة واحتياجاته في بناء علاقات تكافل متجددة مع تجدد الأوضاع.

(1) د/ صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006، ص638.

(2) د/ ياسر عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، ص23.

(3) صحيح البخاري، 274/1، وصحيح مسلم 74/5.

فالوقف في أصله مشروع، ثم بعد ذلك في الأشكال والصور والأغراض والقنوات والضوابط هو من قبيل الاجتهاد، الذي تنتوع فيه الآراء وتتكامل فيه الاجتهادات في ضوء تحقيق المقاصد منه، وهو العمران في إطار إيماني مركزه الإنسان له العناية في التعليم والتزكية والحفاظ على صحته ليقوم بوظيفة الخلافة في الأرض⁽¹⁾.

والوقف لا يعني حبس وتجميد موارد الثروة، وإنما هو عنصر حيوي من عناصر الثروة، ويشكل تنمية لموارد الثروة، وتفعيلاً لقوى هذه الموارد في المجتمع، ودفعاً لطاقاته في أغراض التنمية المنشودة.

ولذلك وجدنا الاجتهادات الفقهية التي تصنع القواعد لتثيير مال الوقف والعناية به ووضع الضوابط التي تمنع إهداره. وتطلق الحرية الفردية في ابتداع أشكال جديدة منه، وإعادة صياغة لمدخلات نظام الوقف وتجديد مستمر في مخرجاته حسب قاعدة الأولويات التي تتناسب مع طبيعة المجتمع ودرجة تقدمه.

وتتفوق مؤسسة الوقف عن أدوات البر والإحسان الأخرى في التشريع الإسلامي، فقد لا تغني الصدقة لإشباع حاجة الفقير، أو قد يخلو بيت المال من الصدقات، أما الوقف فإن استبقاء الأصل وصرف منافعه في وجوه البر العامة من شأنه أن يوفر ضمانات أفضل للفقراء، وهذه هي ميزة نسبية أفضل في الوقف نظراً لاستمرارية وجود الأصل من ناحية، ولتنوع أشكال الوقف من ناحية أخرى، ليشمل مختلف أنواع الأموال، الأرض والخيول والسلاح والنقود وغيرها، وعلى العموم لا يقتصر الوقف عند رأي بعض الفقهاء على العقار والأرض فقط، فقد قال النبي (ص): "أما خالد فقد احتبس أدرعه وأعتاده في

(1) د/ وهبة الزحيلي، مرجع سابق، 157/8.

سبيل الله"، والأعتاد ما يعده الرجل من المركوب والسلاح وآلة الجهاد، فما يصلح فيه تحبب الأصل وتسبيل المنفعة يصح وقفه⁽¹⁾.

كما يتميز الوقف عن سائر أدوات البر الأخرى، كالصدقات والهبة والكفارات، أنه تراكمي، حيث يحدث فيه تراكم لموارد الثروة عبر الزمن، وهذا يتيح توسيع قاعدة أصول الوقف والتخطيط الجيد لاستثمارها في آجال طويلة وتخصيصها بكفاءة لأغراض تحتاج إلى موارد مالية كافية.

وقد أنطلق الوقف في مجال التعليم في مسيرة الحضارة الإسلامية محققا إنجازات مشهودة، فقد انتشرت مؤسسات الوقف التعليمية على نطاق واسع وأصبحت سمة بارزة من سمات المجتمع المسلم، وأوقف المسلمون أوقافا عظيمة وعقارات محبسة على الفقهاء والمدرسين فيها.

ولم يقتصر دور الوقف في التعليم على مجرد توفير موارد مالية للإنفاق عليها في الجملة إنما لعب الوقف دورا رائدا في تشكيل المؤسسة التعليمية وتنظيمها، فقد كانت الوثيقة الوقفية تضع التعليمات والأنظمة، وتحدد الأسس والمبادئ التربوية لمؤسسة التعليم، تكون بمثابة لائحة ضرورية تظهر فيها كل التفاصيل الفنية لممارسة مهنة التعليم، فكان الواقف يضع الشروط الخاصة بالمدرسين، ويحدد منهج الدراسة وموضوعاتها، ويشترط قبول طلاب بأعداد محدده ومتناسبة مع موازنة الوقف وإيراداته، ويوجه المؤسسة التعليمية في حقول معرفية وتخصصات تقضيها الحاجة والضرورة ويخصص مكافآت وحوافز تشجيعية إلى غير ذلك من أشكال بناء المؤسسة التعليمية وفق أهداف الوقف وفلسفة الوقف في تحقيق التكافل ورعاية المحتاجين.

(1) ابن قدامة، المغني، هجر للطباعة، ط، 1412هـ / 1992م، 3، 232/8.

ونخلص من ذلك إلى أن الوقف آلية فعالة في مجال تمويل التعليم العالي ويتسع دوره لتغطية أبعاد متنوعة في العملية التعليمية ولا يقتصر دوره في أطر ضيقة، أو غير ملائمة لظروف المجتمع واحتياجاته.

فهذه الآلية صالحة لتمويل التعليم العالي عموماً، وصالحة لتوفير التمويل وتخصيصه لعناصر معينة مثل نوعية من التخصصات أو الطلاب أو الأقاليم، أو نوعية المدرسين، أو المعامل والمختبرات.. الخ

6- دور القطاع التكافلي الخيري في التعليم العالي في الاقتصاديات المعاصرة.

تعد مؤسسة التكافل الخيري من أهم مصادر الإنفاق على التعليم الجامعي والعالي في البلاد المتقدمة، حيث تعد أكبر المؤسسات المالكة للثروة في الاقتصاد، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المقدمة، فقد بلغ دخل المنظمات غير الربحية نحو 314 مليار دولار عام 1989، تساهم بنحو 6.8% من الدخل القومي الأمريكي، وتملك 51% من المستشفيات الأمريكية، و32% من العيادات، و49% من المعاهد والجامعات، وتتكفل بـ24% من المدارس والثانويات، وشكلت 59% من مؤسسات الخدمات الاجتماعية، ويبين الجدول التالي مساهمة القطاع التكافلي الخيري في التعليم الجامعي في الولايات المتحدة.

مساهمة القطاعات في التعليم الجامعي والعالي في الولايات المتحدة⁽¹⁾

مصدر التمويل	الجامعات		النفقات	
	العدد	%	مليار \$	%
الخيري	1636	49	39.6	34
الحكومي	1503	45	25.6	22
التجاري	201	6	51.4	44
المجموع	3340	100	115.6	100

7- الآلية الوقفية المقترحة لتمويل التعليم العالي في مصر

ينبغي التأكيد في البداية على حقيقة مهمة تمثل بداية الإصلاح الحقيقي للتعليم العالي في مصر، وهي ضرورة صياغة إستراتيجية متكاملة وصحيحة لإصلاح التعليم العالي في مصر إصلاحاً جذرياً يشمل كل مدخلاته وعملياته التشغيلية ومخرجاته، وتتبع من هذه الإستراتيجية وتعمل على ترجمتها في الواقع خطط متكاملة طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل لكل منها أهداف محددة ووسائل وبرامج وتوقيتات واعتمادات مالية... الخ

وأن يسبق تلك الإستراتيجية إيمان بأن سبيل تقدم مصر هو دخولها عصر المعرفة بتطوراتها السريعة واحتلال مكانة متميزة في هذا السباق، وأن سبيل التقدم بالمعرفة واكتسابها يبدأ من التعليم الذي يفجر طاقات الفكر والاستقصاء وملكة البحث وراء الحقيقة التي تنتهي إلى التطور التكنولوجي

(1) المصدر: د/ منذر قحف، مرجع سابق، ص 43، ص 46.

الذي بدوره يحول المعارف والحقائق إلى منتجات تغزو الأسواق⁽¹⁾، أي منظومة التعليم، البحث العلمي، الابتكارات

ويأتي التمويل في قلب تلك المنظومة ليحركها وفق سيناريوهات متخصصة ويغطي التمويل توفير كافة متطلبات تحديث تلك المنظومة بإنشاء تخصصات جديدة وتقليل الكثافة ورفع جودة المدرس وتحديث المختبرات... الخ ويعد الوقف آلية مناسبة لتوفير التمويل للتعليم العالي في مصر بشرط النجاح في توسيع القاعدة الشعبية لتحقيق أكبر مشاركة مجتمعية من مختلف الأعمار والشرائح والمناطق في مصر، وعلاوة على ذلك توفير الحرية الكاملة للواقف في اختيار النوع والمجال والأسلوب الذي يحقق الاستجابة لرغبته. وفي تصور الباحث أن يفتح المجال واسعا لتوفير قاعدة واسعة من الاختيارات الوقفية بحيث تغطي أوسع جوانب وأنشطة التعليم العالي على النحو التالي:

- إنشاء كليات ومعاهد وتخصصات جديدة وفي مناطق جغرافية
- تغطية نفقات الطلاب الفائقين والطلاب غير القادرين
- تمويل وقفي لبرامج دراسية معينة أو للكتب ومراجع معينة
- تمويل وقفي لمنشآت إسكان وإعاشة وتغذية للطلاب
- رعاية أعضاء هيئة التدريس الذين تتوفر فيهم شروط الواقف
- إقامة تجهيزات ومختبرات في تخصصات مختلفة
- تطوير البحوث والنشر العلمي
- برامج لاكتساب مهارات للطلاب
- أنشطة ومجالات أخرى

(1) د/ علي علي حبيش، الإنماء المعرفي، منطلق مصر للتحديث، الأهرام الاقتصادي، 2001، ص5.

وفي ضوء هذه الاختيارات الوقفية يقترح الباحث اليتين يتم من خلالهما الاستجابة لرغبات الواقفين.

الآلية الأولى: تأسيس جامعة وقفية في مصر:

تبرز هذه الآلية الوقفية في إنشاء جامعة وقفية في مصر وفق نظام جامعي وأكاديمي متطور بحيث لا يزيد عدد الطلاب فيها عن 5 آلاف طالب، وتحديد التخصصات والأقسام العلمية بها في ضوء أولويات احتياج المجتمع المصري، فمثلا في مجال الزراعة تركز هذه الجامعة على احتضان وتنمية علمية في تطوير الإنتاج الزراعي في مصر بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء أو من اللحوم، وفي مجال الصناعة التخصص في مجالات معينة تستهدف إعداد وتهيئة طلاب يتمتعون بقاعدة علمية حديثة وبمهارات البحث في تخصصات حديثة صناعية تستهدف إقامة صناعة مصرية في مجالات محددة وهكذا بالنسبة لباقي التخصصات.

من المقرر إعداد دراسة اقتصادية وفنية تفصيلية عن تلك الجامعة، الموقع والإنشاءات والتخصصات وعدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ونوعياتهم والتكلفة المالية المقدرة للمشروع ومراحلها إلى غير ذلك من جوانب الدراسة التفصيلية ويتم جمع الموارد المالية المطلوبة من خلال الترويج لفكرة الجامعة على مختلف الأصعدة توفير مشاركة شعبية واسعة، ويجزئ رأس المال المطلوب إلى أسهم وقفية بقيمة ميسرة على الجمهور، ويكون للجامعة هيكل تنظيمي وإداري ولوائح تضبط أعمالها وتحقق لها الاستقلال الإداري، ويفتح المجال أمام الجمهور لاختيار المجال الذي يرغب في الوقف له مثل تمويل المختبرات أو مناهج أو برامج أو أنشطة معينة كما ذكرنا سابقا كما تقبل هذه الجامعة التبرعات والإعانات والمنح من المؤسسات العامة والخاصة، ويوجد أمثلة عديدة مثل: هذه الجامعة أو قريب منها في العالم الإسلامي مثل

الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، وجامعة اليرموك في الأردن مع اختلاف في التفاصيل والبرامج.

ويتصور أن يستغرق إنشاء وتأسيس واستكمال الجامعة عشر سنوات، وبعد مرور عام تبدأ في تأسيس أول كلية بها ثم يتوالى إنشاء عدد آخر من الكليات وفقا للدراسة التفصيلية.

الآلية الثانية: إنشاء صندوق وقف للتعليم العالي:

ويتأسس هذا البديل على إنشاء صندوق وقف خيري شعبي تشارك فيه قطاعات المجتمع حسب مقدرتها على أساس التطوع وتجري الدعوة إليه من قبل شخصيات علمية ودينية تتمتع بالاحترام والتقدير والثقة الشعبية، وتطرح صكوك أو وثائق بقيمة مالية ميسرة لنتاح الفرصة لأكبر قطاع من الجمهور، وتكون إدارة هذا الصندوق من قبل مجلس إدارة مستقل ويضم كفاءات في إدارة وتثمين هذا الصندوق، ويمكن اختيار مؤسسة متخصصة في إدارة مثل هذه الصناديق للإدارة المالية للصندوق وتكون التبرعات سنويا بمعنى كل صك يدفع سنويا قيمة مالية معينة لمدة عشر سنوات، ولصاحب الصك أو الوثيقة اختيار مجال معين يتوجه إليه ماله الموقوف، ويقدر أن يجمع الصندوق مليار جنيه في العام الأول ترتفع سنويا بنسبة 10% حيث إن المبلغ المطلوب دفعه سنويا للصك أو الوثيقة يزداد بنسبة 10% (كمقابل للتضخم)، ويتم استثمار مبالغ الصندوق بمعدل متوقع لا يقل عن 10% سنويا، وفي ضوء ذلك تصل المبالغ المتجمعة بالصندوق في العام العاشر إلى نحو 9 مليار جنيه تدر عائدا قدره 1593 مليون جنيه توجه إلى الأغراض المخصصة لها

تقدير موارد صندوق وقف التعليم العالي في عشر سنوات

السنة	جملة الموارد السوية للصندوق (بالمليون جم)	الرصيد	الموارد الإضافية للأنفاق
2013/2012	1000	1000	100
2014/2013	1100	2100	210
2015/2014	1210	3310	331
2016/2015	1331	4641	464
2017/2016	1464	6105	610
2018/2017	1610	7715	771
2019/2018	1771	9486	948
2020/2019	1949	11435	1143
2021/2020	2144	13579	1357
2022/2021	2359	15938	1593

الخلاصة والنتائج

يمثل التعليم عامة والتعليم العالي الجيد القاطرة التي تنقل مصر إلى عصر المعرفة، باعتباره العنصر الهام في منظومة (التعليم العالي - البحث العلمي - الابتكارات)

ويعاني قطاع التعليم العالي في مصر من مشكلات عديدة وتواجهه تحديات كبيرة، منها انخفاض جودة العملية التعليمية، وعدم ملائمة مخرجاته مع احتياجات السوق، وكثافة الأعداد، وضعف التجهيزات والمختبرات، وانخفاض معدل استيعاب الطلاب في المرحلة العمرية (18-23) وذلك في حدود 30% فقط ويستهدف وصولها إلى 50% وهو المعدل الذي حقته دول متوسطة في التقدم الاقتصادي.

وتشكل مشكلة نقص التمويل للتعليم العالي القاسم المشترك في هذه المشكلات والتحديات، وتبرز المؤشرات الكمية تراجع معدل الإنفاق العام على التعليم العالي كنسبة من إجمالي الإنفاق العام، بنسبة 3% تقريبا مقابل 18% في جنوب أفريقيا، 20% في ماليزيا، أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تقريبا 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 فضلا عن أن الجزء الأكبر من موازنة التعليم العالي يخصص للأجور التي تشكل 70% علما بأن نحو 50% من العاملين بالجامعات المصرية من العمالة الإدارية.

لعب الوقف الإسلامي دورًا متميزًا في التاريخ الإسلامي بحيث يقال أن الوقف هو الآلية التي انتقلت بها معارف المسلمين ولولاه لفقد الكثير منها، ويتميز الوقف بخصائص فريدة عن غيره تجعله أكثر فعالية لاستخدامه في المساهمة في تمويل التعليم العالي في مصر، وهي الديمومة والاستمرارية والتراكمية، والتنموية، وحرية الواقف في اختيار غرضه، وتنوع أشكاله وأدواته.

وفي الأوضاع الحالية والمستقبلية للموازنة العامة في مصر لا يتوقع رفع قدرة تلك الموازنة على توفير موارد إضافية جديدة للتعليم العالي، فضلا عن انخفاض قيمة المساعدات الأجنبية الموجهة للتعليم العالي في مصر (تمثل نسبة أقل 5% من الموجه لقطاع التعليم في مجمله)، كما أن تجربة قيام القطاع الخاص بتقديم أنشطة تعليمية في مستوى التعليم العالي تدور حولها بعض المثالب منها: طابع التكرار للتخصصات القائمة في التعليم العالي الحكومي، واعتمادها أساسا على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية إلى غير ذلك من الأسباب التي يمكن إيرادها في هذا الصدد.

تقترح الدراسة آلتين وقفيتين للمشاركة في تمويل التعليم العالي في مصر، الأولى: إنشاء جامعة وقفية، بحيث تستوفي معايير جودة التعليم من حيث المناهج، والمختبرات، وطرق التدريس، والتخصصات، والانتشار الجغرافي، ومعدل الكثافة، الخ. والثانية: إنشاء صندوق وقفي شعبي يساهم في توفير تمويل لبعض أنشطة وبرامج التعليم العالي في مصر.

المراجع والمصادر

- 1- وزارة التعاون الدولي التقرير السنوي للمساعدات الرسمية الائتمانية، أحدث اتجاهات المساعدات الخارجية الرسمية بالتركيز على قطاع التعليم العالي في مصر، 2009.
- 2- د/ ياسر عبد الكريم الحوراني، الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي، حالة الأردن، الأمانة العامة للوقف، الكويت، 1422هـ-2001.
- 3- د/ عبد الستار إبراهيم الهيبي، الجامعة الوقفية الإسلامية، مجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، العدد 2، 1423هـ، 2002.
- د/ محمد موقف الأرنؤوط بعض التطبيقات المعاصرة للوقف في الجامعات، جامعة اليرموك نموذجاً، مجلة أوقاف، العدد 7
- د/ حسن محمد الرفاعي، الوقف على المؤسسات التعليمية، كلية التكنولوجيا نموذجاً، مجلة أوقاف، الكويت، العدد 12، جمادى الأولى 1428
- د/ أشرف العربي، تمويل التعليم العالي في مصر، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ديسمبر 2009 العدد 205
- 4- الكتاب السنوي، جهاز التعبئة العامة والإحصاء،
- 5- تقرير التنمية البشرية في مصر، 2010
- 6- تقرير التعليم العالي في مصر، مراجعات في السياسات التعليمية، منظمة دول التعاون والتنمية، البنك الدولي، 2010.
- 7- وزارة المالية، الموازنة العامة، سنوات مختلفة

- 8- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط1 دمشق 1409هـ/1989م
- د/ محمد مصطفى شلبي، أحكام الوصايا والأوقاف، الدار الجامعية، ط4، بيروت، 1402هـ، 1982
- 9- -الأوقاف في المملكة العربية السعودية، إصدار وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، 1419هـ
- الصناعني، سبل السلام، تحقيق محمد خليل هراس، عمان، دار الفرقان، بدون
- 10- -عبد الرحمن حسن، محمد أبو زهرة، عبد الوهاب خلاف، الزكاة والوقف ونفقات الأقارب كمصدر لتمويل مشروعات التكافل الاجتماعي، حلقة الدارسات الاجتماعية للدول العربية، الدورة الثالثة، 1952، القاهرة، مطبعة مصر، 1955.
- منذر قحف، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، بيروت، 2000.
- د/ صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006.
- 11- صحيح البخاري، 274/1
- 12- صحيح مسلم 74/5
- 13- ابن قدامة، المغني، هجر للطباعة، ط، 1412هـ /1992م
- 14- د/ علي علي حبيش، الإنماء المعرفي، منطلق مصر للتحديث، الأهرام الاقتصادي، 2001.